الأمم المتحدة
A/79/437/Add.1
الجمعية العامة
Distr.: General
6 December 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 18 (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: صعوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة ستيفاني **روميرو فيغا** (أوروغواي)

أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند 18 من جدول الأعمال (انظر A/79/437، الفقرة 2). ويرد سردٌ لوقائع نظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة[1].

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.2/79/L.14/Rev.1

2 - في الجلسة الحادية والعشرين المعقودة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عرض ممثل أوغندا (باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة دإط-23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024) مشروع قرار بعنوان "تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21" (A/C.2/79/L.14).

---

* يصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في 12 جزءا، تحت الرموز A/79/437 و A/79/437/Add.1 و A/79/437/Add.2 و A/79/437/Add.3 و A/79/437/Add.4 و A/79/437/Add.5 و A/79/437/Add.6 و A/79/437/Add.7 و A/79/437/Add.8 و A/79/437/Add.9 و A/79/437/Add.10 و A/79/437/Add.11.

(1) انظر A/C.2/79/SR.10 و A/C.2/79/SR.11 و A/C.2/79/SR.13 و A/C.2/79/SR.21 و A/C.2/79/SR.23.

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - وفي الجلسة الثالثة والعشرين المعقودة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح بعنوان "تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استنادا إلى جدول أعمال القرن 21" (A/C.2/79/L.14/Rev.1)، قدمه مقدمو مشروع القرار A/C.2/79/L.14. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار المنقح كل من إسبانيا، وألمانيا، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا (مملكة -).

4 - وفي الجلسة نفسها، انضم إلى مقدمي مشروع القرار المنقح كل من ألبانيا، والبرتغال، وتركيا، والجبل الأسود، وفنلندا.

5 - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/79/L.14/Rev.1 (انظر الفقرة 7).

6 - وفي الجلسة الثالثة والعشرين أيضاً، أدلى ببيانات بعد اعتماد مشروع القرار ممثلُ جمهورية كوريا وممثلتَا الاتحاد الأوروبي وسويسرا.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

7 - توصي اللجنةُ الثانية الجمعيةَ العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، استناداً إلى جدول أعمال القرن 21

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[1]، وجدول أعمال القرن 21[2]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21[3]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[4]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[5]، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[6]، وكذلك إلى سائر القرارات ذات الصلة المتخذة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتُمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تسلّم بأهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والعمليات التي أفضيا إليها في إعداد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تسلّم أيضاً بتفاوت التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف المتفق عليها دولياً وفي الوفاء بالالتزامات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة،

---

(1) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992*، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(2) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(3) القرار دإ-2/19، المرفق.

(4) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(5) المرجع نفسه، القرار 2، المرفق.

(6) القرار 288/66، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد ضرورة الاستمرار في تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات، مع تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتسليم بما بين هذه الجوانب من صلات، حتى يتسنى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وإذ تكرر تأكيد أن التنمية المستدامة عنصرٌ أساسي في الإطار الشامل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يومي 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حيث اعتمد القرار 1/79 المعنون "ميثاق المستقبل" ومرفقاه،

وإذ تشير إلى الالتزام بإجراء تغييرات جوهرية في أنماط الاستهلاك والإنتاج التي نتّبعها، بما في ذلك عن طريق التحول إلى نماذج اقتصادية ونماذج أعمال مستدامة، وتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة[7]، وعن طريق تقديم الدعم للبلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية والابتكارية، وإذ تسلم بأن المبادرات المحلية والوطنية للقضاء على الهدر يمكن أن تسهم في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، على النحو المبيّن في الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة[8]،

وإذ تدرك وتؤكد دور القطاع الخاص ودوائر الصناعة، والسلطات المحلية، والمجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية في دعم أنماط عيش أكثر استدامة،

وإذ تحيط علما ببدء برنامج المنظومات الغذائية المستدامة ضمن إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وهو مبادرة شاملة تهدف إلى الإسراع بالتحول صوب منظومات غذائية مستدامة،

وإذ تسلّم بأن التكنولوجيات الرقمية وما تولّد عنها من تغيير غير مسبوق من حيث الحجم والانتشار والسرعة، يمكن تسخيرها لدعم تنفيذ خطة عام 2030، مع ضمان الحفاظ على الطابع الشامل والمنصف والمستدام للرقمنة،

وإذ تؤكد ضرورة الاستفادة، عند تنفيذ خطة عام 2030، من الخبرات وقصص النجاح وأفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة من الاتفاقات السابقة بشأن التنمية المستدامة، والبناء عليها،

وإذ تؤكد أيضا أهمية التغلب على النزعات الانعزالية والسعي إلى اتباع نُهُج مبتكرة ومنسّقة في تحقيق التكامل والتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وإذ تحيط علماً، في هذا الصدد، بالإجراءات والمبادرات التي نفذتها كيانات منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد كذلك ضرورة تحديد الفجوات والعراقيل وأوجه التضافر والتحديات القائمة في تنفيذ الالتزامات والصكوك في مجال التنمية المستدامة بطريقة متّسقة ومتكاملة، وبغية التماس وتحقيق الاتساق السياساتي إلى جانب تحديد الفرص الجديدة والتحديات المستجدة في مجال التعاون الدولي على درب تحقيق التنمية المستدامة،

---

(7) A/CONF.216/5، المرفق.

(8) القرار 1/78، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[9]، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[10]، والخطة الحضرية الجديدة[11]، واتفاقية التنوع البيولوجي[12]، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[13]، وكذلك الوثائق الختامية الرئيسية المتعلقة بالبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة،

وإذ تشير إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 المعنون "القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً"[14]،

وإذ ترحب بالاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في كالي، كولومبيا، في الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بشأن موضوع "التصالح مع الطبيعة"، وإذ تشير إلى إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي اعتمد في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي[15]، وتحث على تنفيذه على نحو مبكر وفعال وشامل للجميع،

وإذ ترحب أيضا بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، وإذ تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة لعام 2026، الذي ستشارك في استضافته الإمارات العربية المتحدة والسنغال وسيعقد في الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2026،

وإذ تشير إلى قرارها 161/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، المعنون "تشجيع مبادرات القضاء على الهدر من أجل النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي يضطلع به مجلس الشخصيات البارزة الاستشاري للأمين العام المعني بالقضاء على الهدر إسهاما منه في الاستهلاك والإنتاج المستدامين وفي النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هي الأكثر تضرراً من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع

---

(9) القرار 313/69، المرفق.

(10) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(11) القرار 256/71، المرفق.

(12) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619.

(13) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(14) UNEP/EA.5/Res.14.

(15) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة CBD/COP/15/17، المقرر 4/15، المرفق.

وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذاً كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلِّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 والتي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ بقلق أن الآثار المركبة لجائحة كوفيد-19، والنزاعات والصدمات الاقتصادية، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث قد فاقمت التحديات القائمة التي يواجهها المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان النامية، في جهوده من أجل الأخذ بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأنّها قد تؤدي إلى مزيد من التراجع عن التقدم الذي تحقق في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ومنها الهدف 12، وإذ تشدد بالتالي على أهمية تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين ضمن سياق استراتيجيات التعافي المستدامة والشاملة للجميع،

وإذ تلاحظ بقلق أيضا التحذيرات الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مؤخراً، بما فيها تحذيرها من أن ضعف النظم الإيكولوجية إزاء تغير المناخ يتأثر بشدة بالمجتمع البشري، بما في ذلك من جراء الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، وإذ تسلِّم كذلك بأن الحد من الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين، بما في ذلك إنتاج النفايات، سيدعم التقدم المحرز في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الهدف 12، وتشدِّد في الوقت نفسه على أهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده والحد من عدم المساواة، وإذ تسلِّم بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها،

وإذ تسلّم بأن اتباع نهج الاقتصاد الدائري كمسار لتحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة يمكن أن يسهم في معالجة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والإجهاد المائي والتلوث وآثارها على صحة الإنسان، مما يسهم في إنجاز الأهداف ذات الصلة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأهداف البيئية الأخرى المتفق عليها دوليا،

وإذ تتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، الذي ستشترك في استضافته فرنسا وكوستاريكا وسيعقد في نيس، فرنسا، في الفترة من 9 إلى 13 حزيران/يونيه 2025،

وإذ تلاحظ أهمية الانتقال إلى أنماط العيش المستدامة وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في إطار الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، بسبل منها اتباع نهج الاقتصاد الدائري، وتشجع على بذل الجهود في هذا الصدد، وفقا للمقرر 1/م أ ت-5[16]،

(16) انظر FCCC/PA/CMA/2023/16/Add.1.

وإدراكاً منها للحاجة الملحة إلى الحد من الاستهلاك الفردي المفرط الذي قد يشكل ضغطاً كبيراً على البيئة، بما في ذلك في البلدان النامية،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام المعنون "صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استناداً إلى جدول أعمال القرن 21"[17]؛

2 - ***تسلّم*** بأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية شكّل مَعلماً نشأت عنه صكوك والتزامات دولية رئيسية يسترشد بها في إحراز التقدم في سبيل سد الفجوات الإنمائية داخل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفي ما بينها، وتؤكد من جديد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030[18]، وكذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقِد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه 2012، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"؛

3 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام الذي قُطع في خطة عام 2030 بضمان حصول الناس في كل مكان على المعلومات والتوعية ذات الصلة بالتنمية المستدامة وأنماط العيش المنسجمة مع الطبيعة، وتشير في هذا الصدد إلى القرار 8/6 المؤرخ 1 آذار/مارس 2024 بشأن تعزيز أنماط العيش المستدامة[19]، الذي اتخذته جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورتها السادسة، وتشجع الدول الأعضاء على تهيئة الظروف التمكينية اللازمة القائمة على الأدلة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، ومواصلة توفير التعليم على جميع المستويات واتخاذ مبادرات لإذكاء الوعي بغية دعم تمكين المواطنين من أجل اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن أنماط العيش المستدامة، مع التسليم بأن كل بلد هو الأقدر على فهم ظروفه وأولوياته الوطنية للتشجيع على اتباع أنماط عيش أكثر استدامة؛

4 - ***تحث*** على التنفيذ الكامل والفعال لأهداف التنمية المستدامة وسائر الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقيات ريو الثلاث، مع الاستفادة من المساهمات وأفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة في إطارها، وذلك من أجل دعم التنفيذ الكامل والفعال لخطة عام 2030، بما في ذلك الهدف 12، لضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛

5 - ***تسلّم*** بأن خطة عام 2030، بما في ذلك الهدف 12، لضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، تستند إلى المسائل المدرجة في جدول أعمال القرن 21، وتشجع على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي لسد الفجوات في تنفيذها، من خلال القيام في جملة أمور بتوفير وسائل التنفيذ؛

6 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام المعنون "التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة: نحو تنفيذ خطة إنقاذ للناس والكوكب"[20]، وبتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام

(17) A/79/528.

(18) القرار 1/70.

(19) UNEP/EA.6/Res.8.

(20) A/78/80-E/2023/64.

2023، الذي يُبرز، في جملة أمور، أن العالم لا يمضي على المسار الصحيح لتحقيق الهدف 12 والغايات ذات الصلة به بحلول عام 2030 بالنظر إلى الوتيرة الحالية للتقدم؛

7 - ***ترحب*** بالإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة)، في نيويورك في 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023، وتحثّ على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لضمان تنفيذه بالكامل؛

8 - ***تقر*** بأن ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة يمكن أن تشكل وسائل فعالة وكفؤة من حيث التكلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من الآثار البيئية، والنهوض برفاه الإنسان، وتحث على ضرورة الدفع قدماً بتحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة، من أجل المساهمة في تحقيق جميع الأهداف؛

9 - ***تسلّم*** بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد اعتمد، في جملة التزامات أخرى بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وأن الإطار وصندوقه الاستئماني المتعدد الشركاء هما من أدوات العمل بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ضرورة أن تواصل مثل هذه المبادرات تبادل أفضل الممارسات وتوفير أشكال أخرى من المساعدة التقنية، في مسار الانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك عن طريق توفير الأدوات والحلول لتصميم السياسات وتنفيذها؛

10 - ***ترحب*** بمنتدى شبكة كوكب واحد لعام 2024، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، يومي 12 و 13 أيلول/سبتمبر 2024، وتحيط علما بوثيقته الختامية؛

11 - ***ترحب أيضا*** بقرار مجلس إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة الموافقة على الاستراتيجية العالمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين للفترة 2023-2030[21]، عقب عملية تشاورية شاركت فيها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، وتهيب بالدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة دعم تنفيذها وتعبئة الموارد لها كجزء من الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها وأهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

12 - ***تسلّم*** بأن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة هي المحركات الرئيسية لاستنفاد الموارد الطبيعية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وسوء التغذية وتدهور الأراضي، وتعيد بالتالي تأكيد التزامها بإجراء تغييرات جوهرية في الطريقة التي تتّبعها المجتمعات في إنتاج واستهلاك السلع والخدمات من خلال الانتقال إلى نماذج اقتصادية ونماذج أعمال مستدامة تعزز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وكذلك من خلال السياسات والأطر والشراكات والابتكارات التكنولوجية والأدوات التي تحسّن الكفاءة في استخدام الموارد والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما فيها الكفاءة في استخدام المياه، وتحسن إدارة الصرف الصحي، وتقلِّل من النفايات، وتعزّز نُهُج دورة الحياة، وتشجع على اعتماد نُهج من قبيل الاقتصاد الدائري ودورة الحياة وغيرهما، حسب الاقتضاء ومع مراعاة الظروف والقدرات الوطنية، وتمكّن المستهلكين من اتخاذ خيارات الاستهلاك المستدام، وتعميم مراعاة ممارسات الاستدامة، وتشجع الاقتصاد الأحيائي المستدام، وكذلك المنتجات الأحيائية المستدامة والسليمة بيئياً، وتزيد القدرة على الصمود في جميع قطاعات الاقتصاد، ما سيسهم في تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، ولا سيما الهدف 12؛

(21) انظر A/77/607.

13 - ***ترحب*** بتمديد الجمعية العامة، في قرارها 202/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، ولاية إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2030، وتشجع على تنفيذ إطار البرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفقاً للغاية 12-1 المتصلة بالهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة؛

14 - ***تسلّم*** بأهمية دور القطاع الخاص في الترويج للممارسات المستدامة والاستفادة منها، بما في ذلك بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي قد تواجه مصاعب أكبر في تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد، وتدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير، بالتعاون مع القطاع الخاص، من أجل تحسين أساليب تصميم المنتجات مع مراعاة تقييمات دورة الحياة للإسهام في الكفاءة في استخدام الموارد؛

15 - ***تقر*** بالإطار العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية - من أجل كوكب خالٍ من الأضرار الناجمة عن المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك أهدافه وغاياته الاستراتيجية؛

16 - ***تشير*** إلى ما قررته جمعية الأمم المتحدة للبيئة، خلال دورتها الخامسة المستأنفة، في قرارها 8/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022[(22)]، من إنشاء فريق معني بالعلوم والسياسات لمواصلة المساهمة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ومنع التلوث، وتتطلع إلى اختتام أعمال الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية بنجاح؛

17 - ***تقر*** بالصلة القائمة بين النفايات البلاستيكية والتلوث الناجم عنها وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تكثيف الأنشطة طوال دورة حياة البلاستيك لمنع التلوث بالمواد البلاستيكية وخفضه والقضاء عليه، بما فيه تلوث البيئة البحرية، بسبل منها النهج المبتكرة التي تعزّز الإدارة السليمة بيئياً، بما في ذلك الحد من المنتجات والنفايات البلاستيكية وإصلاحها وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها؛

18 - ***ترحب*** بما ورد في القرار 14/5، الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة المستأنفة، من أن الجمعية تقرّر عقد لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، يمكن أن يتضمن نُهجاً ملزمة وطوعية على السواء، استناداً إلى نهج شامل يتناول دورة العمر الكاملة للمواد البلاستيكية، مع مراعاة عدة أمور من بينها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك الظروف والقدرات الوطنية، وتشدد على أهمية تأمين صك دولي طموح ملزم قانوناً للقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن بعض الالتزامات القانونية الناشئة عن صك جديد سوف تتطلب بناء القدرات والمساعدة التقنية والمالية لكي تتمكّن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من تنفيذها بفعالية، وترحب في هذا الصدد بالالتزام الذي تعهد به رؤساء الدول والحكومات في الإعلان السياسي الذي اعتُمد خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة بتقديم الدعم لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية، على أمل أن تستكمل عملها بحلول نهاية عام 2024؛

(22) UNEP/EA.5/Res.8.

19 - ***تتطلع*** إلى الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزِم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، التي ستعقد في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2024؛

20 - ***تحث*** المجتمع الدولي على مواصلة دعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية كي تنتقل في استهلاكها وإنتاجها إلى أنماط أكثر استدامة، وتدعو إلى تعزيز الدعم المقدَّم للبلدان النامية من خلال توفير وسائل التنفيذ؛

21 - ***تسلّم*** بالحاجة إلى مزيد من التمويل وبناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا للبلدان النامية بشروط متفق عليها بصورة متبادلة من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وكذا التكنولوجيات الجديدة والناشئة بما فيها الذكاء الاصطناعي، بسبل منها توسيع نطاق استخدام العلوم المفتوحة، والتكنولوجيا المفتوحة المصدر الميسورة التكلفة، والبحث والتطوير، من أجل تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

22 - ***تشجع*** على مواصلة تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات وتعزيز وسائل التنفيذ من جميع المصادر وعلى جميع المستويات، بما في ذلك تنشيط وتعزيز الشراكة العالمية، وكذلك من خلال دعم اتباع النهج الابتكارية تجاه علم الاستدامة والتركيز على الشراكات المتعددة التخصّصات؛

23 - ***تطلب*** إلى منظومة الأمم المتحدة مواصلة تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وإدماجها في جميع أعمالها، ومواصلة تبادل الخبرات والدروس المستفادة في هذا الصدد، وتكثيف جهودها على جميع المستويات لكفالة مواصلة تقديم الدعم لتنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك الهدف 12، لضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛

24 - ***تشجع*** المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة تعزيز التنمية المستدامة في منطقة كل منها، وذلك بوسائل منها تشجيع التعلّم من الأقران والتعاون معهم، بما يشمل التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك تعزيز الروابط الفعلية بين العمليات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، حسب الاقتضاء، من أجل النهوض بالتنمية المستدامة؛

25 - ***تشجع بقوة*** على اتخاذ المزيد من الإجراءات المعجَّلة وإقامة الشراكات على جميع المستويات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، بما في ذلك مع منظومة الأمم المتحدة والنظام المالي الدولي، من أجل إيجاد مسارات مبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، تمشياً مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 11/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، المعنون "تعزيز الاقتصاد الدائري كمساهمة في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين"[(23)]، وفي إطار التعجيل بإحراز التقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل، وتعزيز الممارسات التجارية المستدامة، وتوطيد سلاسل الإمداد العالمية القائمة على المزيد من الاستدامة والاستقرار، وضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة، وتقر في هذا الصدد بالحاجة إلى إجراء مناقشات للمضي في تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بغية تسريع وتيرة التقدم في تحقيق الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة وما يتصل به من مقاصد وغايات؛

(23) UNEP/EA.5/Res.11.

26 - ***تؤكد*** الضرورة الملحة لتشجيع نُهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، حيث تُصمَّم المنتجاتُ والمواد على نحو يمكّن من إعادة استخدامها أو إعادة تصنيعها أو إعادة تدويرها أو استردادها وبالتالي تُحفظ في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة، هي والموارد التي صُنعت بها، ويُحال دون توليد النفايات أو يُقلَّل منه إلى أدنى حد ممكن؛

27 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدِّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، يركز بوجه خاص على الحالة في ما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وتطبيقهما والترويج لهما، ويوصي باتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ خطة عام 2030 في هذا الصدد؛

28 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، البند الفرعي المعنون "صوب تحقيق التنمية المستدامة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوسائل منها الاستهلاك والإنتاج المستدامان، استناداً إلى جدول أعمال "القرن 21".